البدل

في كلامهم انه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه ههنا لادى الى التناقض
واذا كان كذلك وجب تأويله بما يقبل التأويل منهما ولا تأويل في نحو كعسب وهذا يحتمل ان يكون على ما ذكرناه فوجب
حمله عليه جمعا بين الدليلين وفيه وجه اخر من التأويل وهو ان يكون جعلا باقيا على فعليته فلا مدخل للصرف ولا المنع
فيه وهذا هو الذي ذكره الزمخشري في فصل حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه البدل قال الشيخ
تابع مقصود بالذكر وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد فقولنا تابع يجمع التوابع كلها وقولنا مقصود بالذكر يفصل الصفة
والتاكيد وعطف البيان وقوله وذكر المتبوع ايضا يفصل عن المعطوف فانه لم يذكر للتوطئة وانما كل واحد منهما
مستقل بنفسه وهذا الحد انما يكون شاملا لغير البدل الغلط اذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله للتوطئة والتمهيد
فانه قصد وقوله في اى تلك ذكر المتبوع وليس هو المقصود وانما ذكر النحويون في باب البدل وان كان لا يكون الا
غلطا او لا اغلاط لا تثبت الا لان الكلام وقع على الشك وليس بغلط ولما كان حكمه في الاعراب والقصد حكم البدل
الذي ليس بغلط كان احد بان يذكر ههنا وانما لم يذكر حده في اول الباب لانه سيذكره بسط ابلغ من الحد والحد فيه
اختصار فانه باب ملتبس فلم يذكره الا مبسوطا في الفصل الثاني والدليل على حصره في اربعة انواع انه لا يخلو اما ان يكون
مدلوله مدلول الاول او لا فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن مدلوله مدلول الاول فلا يخلو اما ان يكون بعضا او لا فان كان بعضا فهو
بدل البعض من الكل وان لم يكن بعضا فلا يخلو اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة او لا فان كان بينه وبين الاول
ملابسة فهو بدل الاشتمال وان لم يكن فهو بدل الغلط واختلف في تسمية الاشتمال فقيل لان الاول مشتمل على الثاني
وقيل الثاني مشتمل على الاول وليس بمستقيم وقيل لاشتمال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى
الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح
ويرد عليه ان الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن
في اشتمال المعنى عليه فالجواب ان مثل ذلك لا يضير في الاصطلاح في التسمية فكم من شيء جعل علما عليه لمعنى فهو محقق
بذلك الاسم واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان الاشتمال للاول على الثاني لامتنع اعجبني زيد سلطانه
ولو كان الثاني مشتملا على الاول لامتنع ضربت زيدا غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد قوله وليس بشروط
ان يطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا الى اخره قال الشيخ هذا بخلاف الصفة والتاكيد لان الصفة
والتاكيد في حكم التتمة فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما ان نقول في حكم تكرير العامل
فيظهر الامر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان يقال العامل الاول ولكن لما كان مقصودا والاول
كالتتمة لم يلزم مطابقته كالتتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود والصفة فرع
لانها تتمة لا انه لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وسبق ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتأخر لا باعتبار
الموصوف فلذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا ان كانت مراعاة

وان

٤

مبهم

وان كانت مضمرا مثنى كانت مثناة وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة وفاعلها الا يكون الظاهر فوجب ان تكون
مفردة في الا في المثنى والا في المجموع باعتبار الاول ولكن يرد باعتبار الثلاثة على ما ذكروا اما الخمسة الاخرى على الاعراب والتعريف
والتنكير فاحكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان تجري في الاسم الواقع صفة باعتبار
الاول لانه باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الاخر فانها لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم بيانه قال والمضمر
لا يقع موصوفا ولا صفة الى اخره انما كان كذلك اما كونه لا يوصف فلوضوحه ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهي الدلالة
على المعنى فالمضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للذوات ولذلك امتنع اضمار الحال والعلم لا يقع صفة لفقدان
المعنى المذكور ولكن يصح ان يوصف لقبوله الايضاح ويوصف بثلاثة المعارف بشرط المعنى المذكور ويصح وصفه ببقية اجناس المعارف
لانها اقل تخصيصا اذ لا اخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة مثل العلم فيه نظر من جهة ان قولك غلام الرجل مضاف
الى المعرفة فيلزم ان يصح صفته بقولك ضاربك وهو اخص منه وقد صرح بانك لو قلت مررت بالرجل ضاربك لم يجز في
قوله والمعرف باللام لا يوصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله واذا امتنع ان يوصف مررت بالرجل ضاربك فامتناع بغلام الرجل
ضاربك من طريق الاولى فعلى هذا ينبغي ان يقال والمضاف الى المعرفة يوصف بما هو اقل تخصيصا بالنظر اليه وان كان
غير مضاف ولا مضافة ان كان مضافا ثم قال والمبهم يوصف باللام اسما صفة الى اخره قال انما وصف
باسم الجنس وقد يقع صفة على ذلك وهي ان الغرض تبيين جنسه وانما يتبين جنسه باسم الجنس واسماء الاجناس كلها غير
مضافة فوجب ان يكون اسم جنس عرف باللام لان الاول معرفة واما امتناع وصفه بغيره فواضح لانها اقل تخصيصا
وانما الاشكال في وصفه بالمضاف الى المعرف باللام ووجهه ان الغرض تبيين ذات باسماء الاجناس الجارية عليها
معرفة باللام فالصفة الجارية في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس المقدر صفة له ليدل على المعنى الذي كان فيه مخصوصة
باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا العاقل قويا وكان قولك مررت بهذا الابيض ضعيفا للمعنى العاقل من الدلالة
على معنى الجنس المخصوص والذي دل على ان الغرض بصفة المبهم انما هو المعنى الذي كانت به مخصوصة انهم صيروا اسم
الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد من جهة ان المقصود بهما جميعا ما يتصل بالاسماء ولذلك امتنع ان يقال مررت
بهذا يوم الجمعة العاقل فاصلا بينهما وجاز مررت بزيد يوم الجمعة العاقل وامتنع مررت بهذا الابيض العاقل والطويل
وجاز مررت بالرجل العاقل والطويل لان صفة غير اسم الاشارة ليست في الامتزاج كاسماء الاشارة
قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني مذهب عيسى بن عمر انه متى سمي بالفعل كان كغيره
من صيغة الفعل سببا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف ولذلك منع مثل ضرب اذا سمي به الا في غير وزن الفعل
والعلمية ومذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان المعتبر في وزن الفعل اما مخصوص به وزن لا يكون الا في الفعل
واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق بين ان يسمى بضرب
اذا سمي به في انها غير منصرفين ولا فرق بين جمل وقتل اذا سمي بها في انها مصروفان وهذا هو
الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء في حرف كعسب وهو في الاصل فعل يقال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)